تحرك عاجل

أوقفوا الاعتقال الإداري للاعب السيرك

جدد الجيش الإسرائيلي فترة الاعتقال الإداري للاعب السيرك الفلسطيني محمد فيصل أبو سخا، إلى ستة أشهرٍ أُخرى، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ إذ أنه مُعتقل لدى السلطات الإسرائيلية منذ عام، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُقدم للمحاكمة.

لا يزال لاعب السيرك الفلسطيني **محمد فيصل أبو سخا**، من جنين، بالضفة الغربية المحتلة، الذي يبلغ من العمر 24 عامًا، مُعتقلاً لدى السلطات الإسرائيلية منذ عام، دون توجيه أي تهمة إليه أو محاكمته؛ فقد اعتقلته القوات الإسرائيلية في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، عند حاجزٍ للتفتيش بالزعترة، بالقرب من نابلس. أما عن الأمر، الذي أُصدر في 11 ديسمبر/كانون الأول 2016، باعتقاله إداريًا لمدة ستة أشهرٍ، فهو الأمر الثالث الذي يصدر بحقه. وعلى الرغم من أن أقصى مدة للاعتقال يمكن الأمر بها هي ستة أشهر، فلا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يُمكن فيها تجديد هذا الأمر. وأُجلت جلسةُ استماع كان قد تقرر انعقادها في 13 ديسمبر/كانون الأول 2016، بمحكمة عوفر العسكرية، في الضفة الغربية المحتلة؛ حيث كان من المقرر أن يطلِّع قاض عسكري على أمر الاعتقال بحق محمد فيصل أبو سخا؛ ولكن لم يُحدَد أي موعد جديد لعقد الجلسة؛ بذلك، فقد يُستبعد بتاتًا أن تُلغي السلطات أمر اعتقاله.

ففي جلسة استماع انعقدت، في 5 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالمحكمة العليا في إسرائيل، أخبر القضاة محامي محمد رضا أبو سخا بأنهم يعتقدون أن "الدليل" السري الذي قدمه جهاز الأمن الإسرائيلي يبرر ما ذهب إليه جهاز الأمن بأن محمد فيصل أبو سخا يمثل "تهديدًا لأمن دولة إسرائيل،" على الرغم من عدم إضافة أي محتوى جديد إلى ملفه منذ ديسمبر/كانون الأول 2015، حسبما يقول محاميه؛ إلا أن نظام الاعتقال الإداري يعني أنه لا يمكن لمحمد فيصل أبو سخا أو محاميه الاطلاع على هذا "الدليل،" وبالتالي لا يتسنى لهما إعداد دفاعٍ بشأنه؛ مما يمثل انتهاكًا لمبدأ أساسي من مبادئ المحاكمات العادلة.

وتساور منظمة العفو الدولية المخاوف حيال أن السلطات الإسرائيلية تستخدم الاعتقال الإداري، كما فعلت في العديد من الحالات الأخرى، كوسيلة لمعاقبة محمد فيصل أبو سخا دون مقاضاته، الأمر الذي يرقى إلى اعتقال تعسفي. كما أن استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري قد يرقى بحد ذاته إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، أخذًا في الاعتبار عدم قدرة المُحتجَز على معرفة السبب وراء اعتقاله أو متى سيُطلق سراحه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى إطلاق سراح محمد فيصل أبو سخا وجميع المعتقلين إداريًا، أو توجيه تهمٍ لهم بارتكاب جرائم جنائية معترف بها، وتقديمهم إلى محاكمات عادلة وعاجلة؛
- دعوة السلطات إلى وضع حدٍ لعمليات الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

Military Judge Advocate General

Brigadier General Sharon Afek

Hakirya, Tel Aviv, Israel

Fax: +972 3 569 4526

Email: Mag@idf.gov.il

Salutation: Dear Judge Advocate General

Commander of the IDF – West Bank

Major-General Roni Numa

GOC Central Command

Military Post 01149, Battalion 877

Israel Defense Forces, Israel

Fax: +972 2 530 5741, +972 2 530 5724

Salutation: Dear Major-General Roni Numa

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الخامس للتحرك العاجل رقم: UA 12/16. لمزيد من المعلومات، أنظر:

https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE15/5283/2016/en/

تحرك عاجل

أوقفوا الاعتقال الإداري للاعب السيرك

معلومات إضافية

اعتقل جنودٌ إسرائيليون لاعب السيرك محمد فيصل أبو سخا، الذي يبلغ من العمر 24 عامًا، في 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، بينما كان في طريقه إلى عمله في مدرسة السيرك الفلسطيني ببيرزيت، الواقعة على مقربة من مدينة رام الله بالضفة الغربية، حيث اعتقلوه عند حاجز للتفتيش بالزعترة، بالقرب من مدينة نابلس في الضفة الغربية؛ ثم اقتادوه إلى مركز الاعتقال العسكري في حوارة. وأبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والديّه لاحقًا بأنه نُقل إلى سجن مجدو بشمال إسرائيل. وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2015، أصدر الجيش الإسرائيلي بحقه أمرًا بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر. وفي 5 يناير/كانون الثاني 2016، نظر قضيته قاض عسكري في محكمة عوفر العسكرية بالضفة الغربية، بالقرب من رام الله، ثم أيّد أمر الاعتقال. وفي 21 مارس/آذار 2016، استمع قاض عسكري إلى دعوى استئناف أمر اعتقاله لمدة ستة أشهر، ولكنه رفضها في 31 مارس/آذار 2016. وخلال جلسة الاستماع، قال الادعاء العسكري إن محمد فيصل أبو سخا يشكل تهديدًا أمنيًا، وزعم أنه قام بأنشطة غير مشروعة مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" (وهي تنظيم سياسي يساري له جناح مسلح حظرته إسرائيل)، ولكن الادعاء لم يقدم معلومات بشأن تلك الأنشطة. وينفي أبو سخا ذلك الاتهام، بيد أنه ومحاميه في وضعٍ يستحيل عليهما فيه محاولة الطعن في عملية الاعتقال بدون أن يُسمح لهما بالحصول على المعلومات اللازمة لتقديم الدفاع. وفي منتصف مارس/آذار 2016، نُقل محمد فيصل أبو سخا إلى سجن كيتزيوت في منطقة النقب بجنوب إسرائيل، حيثما لا يزال مُعتقلاً.

وكان محمد فيصل أبو سخا قد بدأ دراسته في مدرسة السيرك الفلسطيني في عام 2007، حيث أصبح أحد لاعبي السيرك بها في عام 2011. كما يقوم بتدريب الأطفال على حركات السيرك، ويتخصص في تعليم الأطفال الذين يعانون صعوبات في التعلُّم، والذين يصل عددهم إلى 30 تلميذًا من بين 300 تلميذًا في المدرسة. وتقول مدرسة السيرك الفلسطيني، التي تمولها عدة جمعيات خيرية وغيرها من الهيئات، ومن بينها المفوضية الأوروبية، إنه لا أساس من الصحة للمزاعم التي تفيد بأن محمد فيصل أبو سخا

يمثل خطرًا على الأمن، وجريمته الوحيدة هي "أنه يُدخل السعادة إلى قلوب الأطفال،" وإن حياته مكرَّسة للسيرك. وتتمثل رسالة المدرسة في تدريب الأطفال والشباب الفلسطينيين على فنون السيرك، وبالتالي "تعزيز الإمكانات الاجتماعية والابداعية والبدنية للفلسطينيين، ومحاولة إشراكهم وتمكينهم كي يصبحوا فاعلين بنَّاءين في مجتمعهم."

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص، الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيكًا على الأمن، كبديل لاستخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين يجب ألا يُعتقلوا على الإطلاق. ويمكن تمديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. كما ارتفعت وتيرة استخدام السلطات الإسرائيلية للاعتقال الإداري ارتفاعًا حادًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، حيث اعتُقل 692 فلسطينيًا اعتقالاً إداريًا، بينهم 13 طفلاً، وذلك بحلول نهاية إبريل/نيسان 2016– آخر شهر تتوفر عنه إحصاءات موثوقة من إدارة السجون الإسرائيلية.

لم توفر المحاكم الإسرائيلية – ومن بينها المحكمة العليا – على مر أعوامٍ عديدة، سبل فعالة للجوء إلى القانون لآلاف الفلسطينيين المُحتجزين رهن الاعتقال الإداري، دون توجيه تهمٍ إليهم أو محاكمتهم بالاستناد إلى "الأدلة" السرية التي تُحجب عنهم أو عن محامييهم. وحسب علم منظمة العفو الدولية، لم تلغِ محكمة العدل العليا أمر الاعتقال الإداري إلا في حالة واحدة (في 1990)، على الرغم من أن هذه الممارسة تنتهك حق المُحتجز في المحاكمة العادلة، وبالتالي قد تشكل اعتقالاً تعسفيًا. وتعتبر منظمة العفو أيضًا أن استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري قد يرقى بحد ذاته إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة بالكرامة، أخذًا في الاعتبار عدم قدرة المُحتجز على معرفة السبب وراء اعتقاله أو متى سيُطلق سراحه.

الاسم: محمد فيصل أبو سخا